(١٤٦٤) وعنه (ع) أنه قضى فى رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فعَقَره كلبُهُم ، قال : لا ضمان عليهم ، قيل : فإن دخل بإذنهم ؟ قال : يُضَمَّنُون .

(١٤٦٥) وعنه (ع) أنه قال : لا يُقتَصُّ من المُنَقَّلَةِ (١) ولا من السَّمحاق (٢) ولا مما هو دونهما إلى الدِّماغِ وداخلِ الرَّاس ، قال : وفيها الدية ولا يقاد من المَّأُمُومَةِ (٣) ولا من الجائفة (٤) ولا من كسر عظم وفي ذلك كلَّهِ العَقْلُ ، والأَصل فيما يُقتَصُّ منه من الجِراحات والجنايات على أعضاء وغير ذلك أنَّ كل ما يوصَل إلى القصاص منه بلا زيادة ولا نقصان ويؤمن فيه الاعتداء ولا يخاف فيه (٥) موتُ المقتصُّ منه فالقيصاص فيه مباح ، وما عدا ذلك فالدية فيه من مال الجانى إذا كان حرًا بالغًا جائز الأَمر متعمدًا للفعل، والدية فيم تجب فيه الدية على العاقلة من الخطأ (١) . وقد ذكرنا ما تعقِله العاقِلَة (٧) من جراحات الخطأ .

(عن على (ع) أنه قال فى امرأة قطَعَتْ ذكر رجل ورجل ورجل قطع فرج امرأة مُتَعَمَّديْن ، لا قصاص بينهما ويضمَّن كلُّ واحد منهما الدية فى ماله ويعاقب عقوبة موجعة ويجبر الرجل إن كانزوج المرأة على إمساكها. (١٤٦٧) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال فى الرجل يجامع امرأته

⁽١) حشى ى - المنقلة الشجة التي تنقل منها قراش العظام وهي قشور تكون على العظم دون

⁽٢) حشى ي - السمحاق قشرة رقيقة فوق عظم الرأس و بها سبيت الشجة إذا بلغت إليها سمحاقًا .

⁽٣) حش ي - وشجة آمة ومأمومة بلغت أم الرأس .

^(؛) حش ى – الحائفة الطعنة تبلغ الحوف .

⁽ه) ز، ی مته . ۱

⁽١) ز،ى - نى .

⁽٧) ط، ز، ي، د، ع – من جراحات الحطأ، س – من الحطأ.